|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/PBC/26/9 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 21 يونيو 2017 |

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والعشرون

**جنيف، من 10 إلى 14 يوليو 2017**

الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

*وثيقة من إعداد الأمانة*

# معلومات أساسية

1. أوصت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين (من 9 إلى 13 سبتمبر 2013) جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن توافق على خطة الويبو الرأسمالية الرئيسية (الوثيقة WO/PBC/21/18)، التي وافقت عليها الجمعيات بعد ذلك في الوثيقة A/51/14. وقد أرست الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 الأساس لخطة شاملة مستمرة لمدة ست سنوات تغطي احتياجات المنظمة من الاستثمارات الرأسمالية فيما يخص المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمباني، والأمن والسلامة. وكان من أهداف الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 ما يلي:
2. ضمان التخطيط في الوقت المناسب للاستثمارات الرأسمالية اللازمة لضمان أن تظل الويبو قادرة على الاضطلاع بولايتها،
3. وتقليص الحاجة إلى إصلاحات تفاعلية وطارئة،
4. والتخلص من المخاطر المتعلقة بالبيئة أو الأمن أو الصحة أو السلامة أو جميعها، أو الحد من وطأة هذه المخاطر.
5. وكانت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 تمثل خطة لسبعة مشروعات استثمارية رأسمالية رئيسية تُموّل من الأموال الاحتياطية وتستوفي متطلبات سياسة الأموال الاحتياطية والمبادئ المُطبَّقة على استخدام الأموال الاحتياطية[[1]](#footnote-1). وشملت هذه الخطة فترة زمنية قدرها ست سنوات تضمنت ثلاث ثنائيات (2014-2015، و2016-2017، و2018-2019) بميزانية إجمالية قدرها 11.2 مليون فرنك سويسري.

# حالة الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 والمشروعات الخاصة الأخرى المُموَّلة من الأموال الاحتياطية

1. لقد أُدرجت ضمن تقارير أداء البرنامج التي قُدِّمت كل سنة وكل سنتين إلى لجنة البرنامج والميزانية تقارير دورية بشأن حالة تنفيذ المشروعات الفردية في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019. ويرد التقدم المحرز في كل مشروع حتى نهاية عام 2016 في الملحق الثالث لتقرير أداء البرنامج لعام 2016. أما تقارير المشروعات الخاصة الأخرى المُموَّلة من الأموال الاحتياطية، مثل مشروع التخطيط للموارد المؤسسية، فقد قُدِّمت/تُقدَّم إلى لجنة البرنامج والميزانية في تقارير مرحلية سنوية منفصلة.
2. ويقدم الجدول 1 تحديثا بشأن حالة استخدام الميزانية حتى نهاية عام 2016 والنفقات المتوقعة في عام 2017 وفي الثنائية 2018/2019 لمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019، فضلاً عن المشروعات الخاصة الأخرى الجاري تنفيذها حالياً والمُموَّلة من الأموال الاحتياطية.

|  |
| --- |
|  الجدول 1: حالة مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 وغيرها من المشروعات الخاصة الجارية المُموَّلة من الأموال الاحتياطية(بآلاف الفرنكات السويسرية) |



1. وفي نهاية عام 2016، بلغ الرصيد المتبقي في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة 16.786 مليون فرنك سويسري. وأشارت التقديرات إلى أن هناك مبلغاً إجمالياً قدره 3.435 مليون فرنك سويسري في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة لن يكون مطلوباً بعد الآن، ولذلك سيُعاد إلى الأموال الاحتياطية. ويرجع ذلك إلى: "1" انخفاض تكاليف مشروع التخطيط للموارد المؤسسية عمّا كان مُقدَّراً في الأصل، "2" وانخفاض نفقات مشروع مياه بحيرة جنيف عمّا كان متوقعاً، "3" والانتهاء إلى أن مشروع تغيير نوافذ مبني أرباد بوكش، على النحو المقترح في الأصل، غير قابل للتنفيذ. ومن المتوقع للرصيد البالغ 13.351 مليون فرنك سويسري في الأموال الاحتياطية للمشروعات الخاصة أن يُستخدم بالكامل خلال الفترة 2017-2019.
2. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع تجديد مبني نظام البراءات سيُنفَّذ إلى جانب تحسينات كهربائية وأمنية إضافية من المقترح تمويلها في الثنائية 2018/2019 ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027. وسيؤدي دمج المشروعين إلى تقليل المتطلبات المتعلقة بنقل الموظفين خلال مرحلة التشييد، وتجنب إعادة فتح موقع عمل رئيسي آخر بعد بضع سنوات فقط من استكمال الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019، وتفادي التكاليف وتحقيق وفورات فيها، والسماح باستخدام تكنولوجيات جديدة على نحو أكثر كفاءة في شتى الأنظمة والأجهزة التقنية.

# السياسة المُراجَعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية

1. استعرضت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثالثة والعشرين سياسة مُراجَعة تتعلق بالأموال الاحتياطية[[2]](#footnote-2)، وأوصت اللجنة الجمعيات بالموافقة عليها. والغرض من هذه السياسة الجديدة هو زيادة تعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر، وإمداد الأمانة بتوجيهات معززة بشأن الإدارة المتواصلة للأموال الاحتياطية، بما في ذلك السيولة والمستويات المستهدفة، وتوضيح متطلبات الإبلاغ عن الأموال الاحتياطية. وتحتوي السياسة المُراجَعة على مجموعة من المبادئ المُنقَّحة بشأن استخدام الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة، وترد هذه المبادئ في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

# الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

1. تحتاج المنظمة إلى استثمارات رأسمالية مستمرة في مجالات المباني، والسلامة والأمن، ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتأدية ولايتها على أكمل وجه. ولذلك وُضعت خطة رأسمالية رئيسية تُوضِّح الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية المطلوبة في المباني والسلامة والأمن على مدى 10 سنوات. وإضافةً إلى ذلك، حُدِّد عدد من مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأولوية القصوى لتعزيز أنظمة التسجيلات الدولية وضمان تسيير أعمالها.
2. ويقتضي المبدأ 3 من مبادئ السياسة المتبعة في مجال الاحتياطات أن تكون المشروعات المُموَّلة من الأموال الاحتياطية غير متكرّرة وغير عادية. وينص المبدأ 3 على أن المشروعات المدرجة في الخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة الأجل قد تُحدَّد كمشروعات تتعلق بالبناء/التجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويلزم إنجازها لكي تظل مرافق المنظمة وأنظمتها وافية بالغرض المنشود منها وذلك بإجراء توسيعات أو إضافات مهمة. وتماشياً مع المبدأ 3 من مبادئ السياسة المُراجَعة بشأن الأموال الاحتياطية، استُبعِد من الخطة الرأسمالية الرئيسية كل ما سيلزم لاستمرار تقديم الخدمات الحالية من مشروعات تتعلق بالصيانة المستمرة للمرافق وبالتحسينات الطفيفة المدخلة على الهياكل أو الأنظمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، وكان هذا الاستبعاد بسبب عدم استيفاء معايير المشروعات الرأسمالية غير العادية وغير المتكرّرة.
3. وتُميز الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 بين: "1" خطة رأسمالية رئيسية لمشروعات تتعلق بالمباني والسلامة والأمن وتغطي الفترة 2018-2027، وهي موجزة في المرفق الثامن، "2" وأربعة مشروعات رئيسية للاستثمار الرأسمالي في تكنولوجيا المعلومات لتنفيذها خلال الثنائية 2018- 2019.

*دوافع الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027*

1. لقد أُعِدَّت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 بعد النظر في الدوافع الرئيسية لمشروعات الاستثمار الرأسمالي، على النحو المُفصَّل أدناه، من أجل ضمان اضطلاع الويبو بولايتها على أكمل وجه. كما أن هذه الدوافع تُيسر تقييم امتثال المشروعات للمبادئ المنصوص عليها في السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات من عدمه.
* *دورة الحياة* – الإدارة الفعالة لدورة حياة الأصول من المعدات والمرافق، بما في ذلك أعمال الإصلاح والتجديد الأساسية أو ترميم الأصول البالية، لمنع المخاطر المتعلقة بالسلامة وبعدم قابلية تشغيل تلك الأصول.
* *اللوائح* – تنفيذ مشروعات لضمان الامتثال التنظيمي للأطر التنظيمية السويسرية الفيدرالية والمحلية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الأمم المتحدة.
* *احتياجات العمل* – بناء أصول جديدة أو اقتناؤها، مما سيمكن المنظمة من تحسين الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وعملاء الويبو أو توسيع نطاق هذه الخدمات.
* *البيئة* – الاستثمار في مبادرات الطاقة المتجددة، مما سيقلل من أثر انبعاثات الويبو الكربونية.
* *تيسير النفاذ* – الاستثمار في مبادرات لجعل مباني الويبو وخدماتها متاحة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأشخاص من ذوي الإعاقات.
* *فعالية التكاليف* – الاستفادة من تحسينات جديدة للتكنولوجيات والمعدات والأنظمة من أجل تقليل النفقات التشغيلية المتكررة.
* *الأمن والسلامة وتأمين المعلومات* – تنفيذ تدابير الوقاية والحماية للحد من قابلية الويبو للتضرر في حالة التهديدات ولحماية موظفي الويبو والمندوبين والزوار بالإضافة إلى أصول الويبو المادية والمعلوماتية.

*ملخص الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027*

1. يلخص الجدول 2 مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية، والجداول الزمنية لتنفيذها، والتكاليف المقدرة غير المتكررة خلال الفترة 2018-2027.

|  |
| --- |
| الجدول 2: ملخص الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027*(بآلاف الفرنكات السويسرية)* |



*ملاحظة: يشير الرمز x إلى أن التكاليف ستُحدَّد لاحقاً*

1. وتمثل الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 خطة متجددة لمشروعات الاستثمار الرأسمالي، وسيجري تحديثها وعرضها على الدول الأعضاء مرة كل سنتين مع تنقيح نطاق كل مشروع وتكاليفه المقدرة.

# اقتراح لتمويل مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2018/2019

1. بناء على الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027، يرد في الجدول 3 ملخص للمشروعات المقترح تمويلها من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2018/2019.

|  |
| --- |
| الجدول 3: مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019*(بآلاف الفرنكات السويسرية)* |



1. ويقدر مجموع التكاليف غير المتكررة للمشروعات الرئيسية المقترحة ذات الأولوية في الثنائية 2018/2019 بمبلغ 25.5 مليون فرنك سويسري. ولا توجد تكاليف تشغيلية/متكررة للمشروعات في الثنائية 2018/2019.
2. ويتسم كل مشروع مقترح أو مرحلة مقترحة لمشروع بالاستقلال. ولذلك فإن الموافقة على تنفيذ المشروعات في الثنائية 2018/2019 لا تحكم مسبقاً على أي قرارات مستقبلية بشأن تمويل المشروعات أو مراحل المشروعات في ثنائيات لاحقة. ويرد في المرفقات الموجودة بين المرفق الثاني والمرفق السابع وصف مُفصَّل لكل مشروع من المشروعات المقترح تمويلها من الأموال الاحتياطية.

*حالة استخدام الأموال الاحتياطية*

1. إن المبدأ الأول (المبدأ 1) الذي يحدد استخدام الأموال الاحتياطية يتعلق بتوفر مبالغ تتجاوز المستوى المستهدف للاحتياطي. ويُقدَّر رصيد الأموال الاحتياطية الزائد على المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية المطلوبة واحتياطي المشروعات الخاصة بمبلغ 89.1 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2017[[3]](#footnote-3). ولأغراض حسن التدبير، لا يشمل حساب الأموال الاحتياطية المتوفرة: "1" صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي وفقاً للمبدأ 2 من مبادئ السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات، "2" والنتيجة الإجمالية المتوقعة بعد ما يُنفَق من الأموال الاحتياطية في عام 2017.

|  |  |
| --- | --- |
|  الجدول 4: الوضع المُقدَّر للأموال الاحتياطية في نهاية عام 2017

|  |
| --- |
| (بملايين الفرنكات السويسرية) |

 |
|  |  |
| مجموع الأموال الاحتياطية\*، الرصيد الختامي في 2016.12.31 | 287.7 |
| بما في ذلك: الفوائض المتراكمة، الرصيد الختامي في 2016.12.31 | 270.9 |
|  احتياطي المشروعات الخاصة، الرصيد الختامي في 2016.12.31 | 16.8 |
|  |  |
| احتياطي المشروعات الخاصة الذي لم يعد مطلوباً | (3.4) |
| الرصيد المتبقي من احتياطي المشروعات الخاصة لخطة الفترة 2014-2019 وغيرها من المشروعات الجارية الخاصة المُموَّلة من الأموال الاحتياطية |  13.4 |
| احتياطي المشروعات الخاصة المتوقع بعد الموافقة على مشروعات خطة الثنائية 2018-2019 | 25.5 |
| مجموع احتياطي المشروعات الخاصة المقدر، بما في ذلك مشروعات خطة الثنائية 2018-2019 | 38.9 |
|  |  |
| مجموع الأموال الاحتياطية باستثناء مجموع احتياطي المشروعات الخاصة، بما في ذلك خطة الثنائية 2018-2019  | 248.9 |
| احتياطي صناديق رؤوس الأموال العاملة المستهدف للثنائية 2018/2019\*\* | 159.8 |
| **رصيد الأموال الاحتياطية الذي يتجاوز المستوى المستهدف للاحتياطي\*\*\*** | **89.1**  |
| \* باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي\*\* يستند الاحتياطي المستهدف إلى أهداف الاتحادات المحددة في السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات، أي 22 في المائة من مجموع ميزانية الثنائية 2018/2019 البالغة 725 مليون فرنك سويسري.\*\*\* لا يراعي النتيجة الإجمالية المتوقعة بعد ما يُنفَق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري. |

1. ويمكن – كما يتضح من الجدول 4 – استيعاب التمويل المقترح البالغ 25.5 مليون فرنك سويسري للخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 دون التأثير على المستوى المستهدف المطلوب للأموال الاحتياطية، لأن الأرصدة المتوقعة يمكن أن تستوعب بحُسن التدبير نفقات المشروعات المقترحة.
2. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الخاصة بمشروعات تكنولوجيا المعلومات سوف تُرسمَل إذا كانت تستوفي معايير القيد المطلوبة، لأن البيانات المالية للمنظمة تُعدّ على أساس معايير إيبساس. وسوف تُرسمَل كذلك النفقات الخاصة بمشروعات المباني التي تُمدِّد فترة الانتفاع بالمباني أو تعزز قيمة المباني المتضررة. وسوف يُحدَّد، في كل مشروع، ما إذا كانت الرسملة مسموحا بها أم لا بموجب معايير إيبساس حينما تُتاح معلومات مفصلة عن التكاليف والتنفيذ المقرر. وفي حالة رسملة المشروع، تُقيّد النفقات على مدى فترة الانتفاع بالأصل الناتج حالما يكتمل المشروع ويصبح متاحاً للاستخدام. ومن ثمَّ، يؤجل، في هذه الحالات، أثر النفقات على الأموال الاحتياطية للمنظمة على مدى فترة أطول من خلال رسم إهلاك أو استهلاك سنوي، بدلاً من التأثير الفوري عند تنفيذ المشروع.

*توزيع المشروعات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 على الاتحادات*

1. تُوزَّع مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية المقترح تمويلها من الأموال الاحتياطية في الثنائية 2018/2019 على الاتحادات بناءً على مدى الاستفادة المباشرة أو غير المباشرة التي تعود على الاتحاد (أو الاتحادات):

المنصة العالمية للملكية الفكرية

* تعود بفائدة غير مباشرة على الاتحادات الممولة بالرسوم
* تُوزَّع التكلفة على الاتحادات الممولة بالرسوم بوصفها نفقات غير مباشرة للاتحاد (مبدأ القدرة على الدفع)

منصة محكمة وآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

* تعود بفائدة مباشرة على اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات
* يتحمل اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات التكلفة بوصفها نفقات مباشرة للاتحاد

منصة مدريد المعلوماتية

* تعود بفائدة مباشرة على اتحاد مدريد
* يتحمل اتحاد مدريد التكلفة بوصفها نفقات مباشرة للاتحاد

نظام تسجيل المؤتمرات

* يعود بفائدة غير مباشرة على جميع الاتحادات
* تُوزَّع التكلفة على جميع الاتحادات بوصفها نفقات إدارية غير مباشرة
*(مبدأ القدرة على الدفع)*

مشروعات المباني ومشروعات الأمن والسلامة

* تعود بفائدة غير مباشرة على جميع الاتحادات
* تُوزَّع التكلفة على جميع الاتحادات بوصفها نفقات إدارية غير مباشرة
*(مبدأ القدرة على الدفع)*
1. ويُقدِّم الجدول 5 لمحة عامة عن توزيع تكاليف المشروعات المقترحة حسب الاتحاد. ولأن الأرصدة الاحتياطية لنظام لاهاي ونظام لشبونة شهدت عجزا في نهاية عام 2016، فقد وُزِّعت التكاليف على الاتحادات الممولة من الاشتراكات، واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد. ويوضح الرصيد الإيجابي للأموال الاحتياطية الخاصة بهذه الاتحادات الذي يزيد على الرصيد المستهدف في الثنائية 2018/2019 أن الاتحادات لا تتأثر سلباً بالمشروعات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018/2019.

|  |
| --- |
| الجدول 5: الوضع المُقدَّر للأموال الاحتياطية في نهاية عام 2017 حسب الاتحاد (بآلاف الفرنكات السويسرية) |



\* باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي

\*\* يستند الاحتياطي المستهدف إلى أهداف الاتحادات المحددة في السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات، أي 22 في المائة من مجموع ميزانية الثنائية 2018/2019 البالغة 725 مليون فرنك سويسري.

\*\*\* لا يراعي النتيجة الإجمالية المتوقعة بعد ما يُنفَق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري

ملاحظة: المنهجية المستخدمة لتخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحادات مماثلة للمنهجية المستخدمة لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2018/2019 (دون تغيير عن الثنائية 2016/2017).

# الأثر الواقع على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية

1. إن أموال الويبو النقدية المتاحة والجزء السائل من أموالها الاحتياطية كلاهما يكفيان وزيادة لتوفير التمويل الكامل لمستوى التدفق النقدي المقترح في الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018-2019 ورصيد الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 والمشروعات الخاصة الأخرى الممولة من الأموال الاحتياطية.

*الأثر الواقع على التدفق النقدي*

1. بعد تخصيص الاحتياطي التشغيلي المستهدف البالغ 22 في المائة من البرنامج والميزانية للثنائية 2016/2017 (157 مليون فرنك سويسري) والأموال الاحتياطية المحددة لتمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (السيولة الاستراتيجية التي تبلغ 108.6 مليون فرنك سويسري)، يكون رصيد السيولة الأساسية، بما في ذلك احتياطي المشروعات الخاصة، على النحو التالي:

|  |
| --- |
| الجدول 6: الأموال الاحتياطية وفقاً لسياسة الاستثمار(بملايين الفرنكات السويسرية) |
|  |  |  |
|  | 30 أبريل 2017 | 31 ديسمبر 2016 |
| مجموع السيولة والاستثمارات (بما في ذلك الودائع) | 473.2 | 542.3 |
| الاحتياطي التشغيلي(احتياطي صناديق رؤوس الأموال العاملة المستهدف في الثنائية 2016/2017) | 157.0 | 157.0 |
| السيولة الاستراتيجية | 108.6 | 108.6 |
| السيولة الأساسية\* | 207.6 | 276.7 |
|  |  |  |

*\* السيولة الأساسية تشمل احتياطي المشروعات الخاصة*

1. ونتج نقص السيولة في الفترة من 31 ديسمبر 2016 إلى 30 أبريل 2017 عن تنفيذ استراتيجية للحد من تأثير أسعار الفائدة السلبية الحالية للفرنك السويسري، حيث دفعت الويبو القرض قبل موعد استحقاقه إلى مصارف الكانتون فيما يتعلق بمشروعات تشييد المباني بمبلغ 82.1 مليون فرنك سويسري. وكان، ولا يزال، صافي التدفق النقدي في عام 2017 كافياً لتمكين الويبو من تحمل سداد قرض البناء ولا يزال يحتفظ بسيولة كبيرة متاحة من أجل المتطلبات النقدية.
2. ووفقاً لسياسة الويبو الاستثمارية، سيُستثمر رصيد السيولة الأساسية في عام 2017 مع ضمان إمكانية توفير سيولة كافية لمواجهة الحالات الطارئة إذا اقتضى الأمر ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يُعاد استكمال أرصدة الويبو النقدية على أساس سنوي بالفوائض التشغيلية.

*مستويات سيولة الأموال الاحتياطية*

1. لقد جرى تعريف الجزء السائل من صافي أصول الويبو بأنه مقدار زيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة بعد إجراء بعض التعديلات على العناصر المدرجة في الأصول والخصوم المتداولة بناء على متطلبات معايير إيبساس. وتطور وضع الجزء السائل من صافي الأصول وفقا للبيانات المالية السنوية (غير المُدقّقة لعام 2016) من 88.4 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2015 إلى 135.6 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2016.
2. وفيما يلي بعض التعديلات التي أُدخِلت على العناصر المدرجة في الأصول والخصوم المتداولة بناء على متطلبات معايير إيبساس ، مما أسفر عن تقدير للجزء السائل من صافي الأصول:

"1" تمثل قوائم الأصول المتداولة قيمة المنشورات التي طُبعت ولكنها لم تُوزَّع أو لم تُبَع. وبما أن هذا العنصر في معظمه لن يؤدي إلى مقبوضات نقدية، فإنه لم يدرج في الأصول المتداولة لغرض حساب صافي رصيد السيولة.

"2" تمثل المبالغ المستلمة قبل استحقاقها، بعد خصم الأصول المتداولة المتمثلة في الحسابات المدينة في نظام المعاهدة، الجزء النقدي الذي استلمته الويبو بالفعل من رسوم نظام المعاهدة ونظام مدريد/لاهاي ولكن لم يكتمل النشر الخاص به. ووفقاً لمعايير إيبساس، تُعتبر هذه الأموال مقبوضات مسبقة "غير مكتسبة" ولا تظهر في الإيرادات قبل تاريخ النشر. ومع ذلك، على عكس الخصوم الأخرى، تمثل المبالغ المستلمة قبل استحقاقها إيرادات مؤجلة تم بالفعل استلامها نقدا، وستشكل جزءا من إيرادات الويبو وفائضها خلال 12 شهراً أو أقل. ولذلك، فإن المبالغ النقدية المستلمة قبل استحقاقها لا تُعتبر تعويضا لأصول الويبو السائلة، حيث إنها لا تؤدي إلى أي تدفق للموارد النقدية.

|  |
| --- |
| الجدول 7: تطور صافي الأموال الاحتياطية السائلة (بملايين الفرنكات السويسرية) |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 31 ديسمبر 2016 | الوضع بعد التعديلات في 31 ديسمبر 2016 | 31 ديسمبر 2015 | الوضع بعد التعديلات في 31 ديسمبر 2015 |
| الأصول المتداولة | 604.4 |  | 544.9 |  |
|  الحسابات المدينة في نظام المعاهدة |  | (46.0) |  | (36.5) |
|  تعديل لقوائم الأصول |  | (1.5) |  | (1.6) |
| صافي الأصول المتداولة السائلة |  | 556.9 |  | 506.8 |
| الخصوم المتداولة | 468.8 |  | 456.5 |  |
|  تعديل للمبالغ المستلمة قبل استحقاقها |  | (269.6) |  | (249.4) |
| صافي الخصوم المتداولة السائلة |  | 199.2 |  | 207.1 |
| صافي الأصول المتداولة\* | 135.6 |  | 88.4 |  |
| الجزء السائل من صافي الأصول |  | 357.7 |  | 299.7 |
|  |  |  |  |  |

 \* وفقا للبيانات المالية

1. ولا توجد عناصر متوقعة سيكون لها أثر سلبي كبير على الرصيد المستقبلي للأصول السائلة. بيد أن الويبو، بدايةً من عام 2017، ستغير تصنيف الجزء النقدي المستثمر من الأموال الاحتياطية الأساسية والاستراتيجية إلى أصول غير متداولة لأن المنظمة تخطط للاحتفاظ بهذه الأموال الاحتياطية في استثمارات تتجاوز إطاراً زمنياً مدته سنة واحدة من أجل تحقيق أقصى قدر من العائد مع الحفاظ على رأس المال. وستُستثمر السيولة الاستراتيجية على المدى الأطول، وستؤدي إلى تخفيض الأموال الاحتياطية السائلة. ومع ذلك، ستُستثمر السيولة الأساسية على نحو يضمن أن تظل الأموال متاحة إذا ما اُحتِيجَ إليها لتلبية أي حالات طارئة. ولذلك فإن استثمارات السيولة الأساسية المحتفظ بها في صناديق يمكن النفاذ إليها فوراً، إذا لزم الأمر، ستظل تُعتبر سائلة، في الحسابات المستقبلية للسيولة الاحتياطية.
2. وكما ذُكر أعلاه، تُستكمل أموال الويبو الاحتياطية سنوياً بالفوائض التشغيلية التي من المتوقع أن تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري في عام 2017 (النتيجة الإجمالية بعد ما يُنفق من الأموال الاحتياطية) و61.5 مليون فرنك سويسري (النتيجة التشغيلية المدرجة في الميزانية قبل ما يُنفق من الأموال الاحتياطية) في الثنائية 2018/2019.

**مشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية للثنائية 2018/2019 ومبادئ سياسة الأموال الاحتياطية**

1. تقدم الأقسام الواردة أعلاه تحليلا لاستخدام الأموال الاحتياطية وفقاً للمبادئ الواردة في السياسة المُراجَعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية. وترد هذه المبادئ في المرفق الأول لتسهيل الرجوع إليها. وفيما يلي ملخص لتحليل كل مبدأ من هذه المبادئ.

*المبدأ 1*

1. بلغ رصيد الأموال الاحتياطية (باستثناء صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي) في نهاية عام 2016 ما قيمته 287.7 مليون فرنك سويسري. ولذلك فإن التمويل المقترح لمشروعات الخطة الرأسمالية الرئيسية في الثنائية 2018/2019، البالغ 25.5 مليون فرنك سويسري، أعلى بكثير من المستوى المستهدف للأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة في الثنائية 2018/2019، الذي يبلغ 159.8 مليون فرنك سويسري.

*المبدأ 2*

1. حساب الأموال الاحتياطية المتاحة لا يشمل صناديق رؤوس الأموال العاملة وفائض إعادة تقييم الاحتياطي (انظر الجدولين 4 و5).

*المبدأ 3*

1. المشروعات المقترحة هي استثمارات رأسمالية رئيسية غير عادية وغير متكررة تتعلق إما بتكنولوجيا المعلومات أو بالمباني/ السلامة والأمن. يُرجى الاطلاع على أوصاف المشروعات ودوافعها في المرفقات من الثاني إلى السابع.

*المبدأ 4*

1. يقدم الجدول 2 والمرفق الثامن نظرة عامة شاملة عن الاستثمارات الرأسمالية الرئيسية المتوقعة خلال السنوات العشر المقبلة (2018-2027) فيما يتعلق بالمباني والسلامة والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكلفة الكاملة غير المتكررة لكل مشروع أو لكل مرحلة من مراحله أو كليهما. وترد التكلفة السنوية المتكررة لكل مشروع في المرفقات من الثاني إلى السابع، حيثما كان ذلك مناسبا.
2. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من المقدر أن يكون لاقتراح الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 أي أثر سلبي على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية (يرجى الاطلاع على الفقرات من 22 إلى 30).

*المبدأ 5*

1. من المخطط تنفيذ المشروعات أو مراحل المشروعات المقترحة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 في الثنائية 2018/2019.
2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كل فيما يعنيها، بأن توافق على تمويل المشروعات المقدمة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 فيما يخص الثنائية 2018/2019 بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري من أموال الويبو الاحتياطية.

[تلي ذلك المرفقات]

# المرفق الأول: السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات

فيما يلي المبادئ الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة وفقاً للسياسة المُراجَعة المتعلقة بالأموال الاحتياطية[[4]](#footnote-4):

**المبدأ 1**: ينبغي ألا تتعلق اقتراحات استخدام الاحتياطي سوى بالمبالغ المتاحة في الاحتياطي التي تتجاوز المستوى المستهدف الذي تقتضيه سياسة الويبو بشأن الأموال الاحتياطية. وذلك ينطبق على مستوى آحاد الاتحادات ومستوى المنظمة ككل على السواء.

**المبدأ 2**: سيستند حساب الأموال الاحتياطية المتاحة إلى المعلومات الخاصة بمستويات الاحتياطي والواردة في أحدث البيانات المالية ويجب أن يراعي حق المراعاة النفقات الفعلية والنفقات المُتعهّد بها والنفقات المُخطّطة من الأموال الاحتياطية للفترة (الفترات) المالية التي سيُنفذ خلالها المشروع المقترح. وسيتم استثناء فائض إعادة تقييم الاحتياطي (الناشئ عن إعادة تقييم الأرض التي بُني عليها المبنى الجديد) وصناديق رؤوس الأموال العاملة (التي أنشئت بواسطة اشتراكات الدول الأعضاء) من حساب المبالغ المتاحة الزائدة على مستوى الاحتياطي المستهدف.

**المبدأ 3**: ينبغي أن تتعلق اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية بمشروعات رأسمالية ونفقات غير متكرّرة وغير عادية، وفي ظروف استثنائية، بمبادرات استراتيجية على النحو الذي تقرّره جمعيات اتحادات الويبو. وتُحدَّد المشروعات الرأسمالية عادة في الخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة الأجل وقد تُحدّد كمشروعات تتعلق بالبناء/التجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويلزم إنجازها لضمان استمرار مرافق المنظمة وأنظمتها في الوفاء بالغرض المنشود منها وذلك بإجراء توسيعات أو إضافات مهمة.

**المبدأ 4**: ينبغي إعداد اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية بطريقة شاملة وبالاستناد إلى معلومات عن تكاليف كامل دورات حياة المشروعات، والفوائد المقدّرة (التي قد تكون ذات طبيعة مالية ونوعية على حد سواء)، والنفقات المتكرّرة التي ستكون المنظمة ملزمة برصد موارد لها في إطار الميزانية العادية في الثنائيات اللاحقة، والأثر على التدفقات النقدية ومستويات سيولة الأموال الاحتياطية.

**المبدأ 5**: يجوز أن تتعلق اقتراحات استخدام الأموال الاحتياطية بمشروعات ومبادرات تخرج عن نطاق الفترة المالية الثنائية السنتين للمنظمة وتشمل، أو تدوم، فترة إنجازها أكثر من ثنائية واحدة.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

# المرفق الثاني: المنصة العالمية للملكية الفكرية – المرحلة الأولى

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

يهدف المشروع إلى استحداث منصة معلوماتية مشتركة واحدة (يُشار إليها فيما يلي باسم "المنصة العالمية للملكية الفكرية") تربط بين المنصات المعلوماتية المتعددة لخدمات الويبو غير المجانية مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي (أنظمة الويبو العالمية لحماية الملكية الفكرية). ومن المتوقع أن تُدمج مع نظام عالمي جديد لدفع الرسوم، وسيستكشف المشروع أيضاً إمكانية ربطها بأنظمة معلوماتية تدعم الخدمات التي يقدمها مركز الويبو للتحكيم والوساطة. وستوفر المنصة العالمية للملكية الفكرية بوابة دخول إلكترونية واحدة للمنتفعين بخدمات أنظمة الويبو العالمية للحماية وخدمات مركز التحكيم والوساطة من خلال حساب واحد لدى الويبو لكل مستخدم، وستطبق المنصة سياسة تنقل سهلة التطبيق، وواجهة مستخدم مشتركة، وبوابة مركزية للدفع.

وتوجد حاجة ملحة إلى دمج المنصات المتعددة كي يستطيع المكتب الدولي للويبو مواجهة الزيادة الكبيرة في كمية بيانات الملكية الفكرية التي تُدار عبر مجالات عمل مختلفة، وفي تنوع هذه البيانات. ومع زيادة استخدام أنظمة الملكية الفكرية العالمية، يلزم اتباع نهج أكثر تكاملا في معالجة البيانات لتقليل تكاليف المعالجة التي من شأنها أن ترتبط، لولا ذلك، بحلول مجزأة ومستقلة لمعالجة البيانات داخل أنظمة معلوماتية خاصة بكل خدمة.

وستعتمد المنصة العالمية للملكية الفكرية على استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قامت بها الويبو حتى الآن، وستتيح فرصاً لاتخاذ مزيد من القرارات الاستراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر القطاعات. ومن خلال الإجراءات الاستراتيجية والتوحيد الهيكلي، ستسهل المنصة العالمية للملكية الفكرية احتواء التكاليف في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أنشطة العمل، وستحسن درجة قابلية التوسع في حلول الأعمال مع ضمان عدم التهاون في جودة العمليات والبيانات. ومن المتوقع أيضا أن تزداد الاستجابة لما يحدث من تغيرات في متطلبات الأعمال وأن تتحسن قدرة النظام على الصمود.

أما بوابة الدخول الإلكترونية الأحادية، التي ستشمل نظام دفع حديث، فستُمكِّن العملاء المبتدئين مثل الجامعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الفردية، لا سيما في البلدان النامية، من النفاذ إلى خدمات الويبو على نحو أفضل بقليل من المعرفة المسبقة بالملكية الفكرية، وستُمكنهم من إدارة عمليات دفع الرسوم بسهولة.

وفيما يلي الفوائد المتوقعة لمشروع المنصة العالمية للملكية الفكرية:

* سيُمكِّن المنظمة من اتخاذ مزيد من القرارات الاستراتيجية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر القطاعات، ومن التوفيق بين الحلول عبر أنشطة العمل والمنصات المعلوماتية، مما يسهل احتواء التكاليف في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أنشطة العمل ويُحسن قابلية التوسع والقدرة على الصمود في الحلول المعتمدة.
* ستسمح المنصة العالمية للملكية الفكرية للأنظمة المعلوماتية المختلفة في شتى مجالات عمل الويبو بمعالجة البيانات المشتركة (مثل بيانات المستخدمين وبيانات الدفع) وبإدارة جودة البيانات.
* سوف يصبح من الممكن زيادة أنشطة التعاون مع مكاتب الملكية الفكرية ومُودعي الطلبات، مما سيؤدي إلى جعل الفوائد نفسها المذكورة أعلاه متاحة لمكاتب الملكية الفكرية والعملاء الآخرين الذين يتفاعلون مع أنظمة الويبو العالمية للحماية.
* بوابة إلكترونية واحدة وبسيطة للعملاء وللويبو لمعالجة المدفوعات باستخدام التسهيلات الحديثة لدفع الرسوم.
* البوابة الإلكترونية الواحدة البسيطة الفعالة لمنصة الملكية الفكرية العالمية ستسمح للويبو بإبلاغ عملائها بكيفية تشغيل واستخدام المجموعة الكاملة من خدمات الويبو المتاحة لعامة الناس على أسهل نحو.
* وهي أداة ترويجية قوية لخدمات الويبو من خلال توفير تجربة جديدة وموحدة وأكثر اتساقاً للعملاء.
* سيكون نفاذ المستخدم إلى جميع الخدمات عن طريق حساب واحد قوي، مما يعزز مستوى الأمن وضوابط النفاذ إلى أنظمة الويبو المعلوماتية وبياناتها.
* ستعزز المنصة العالمية للملكية الفكرية مساهمة الويبو في الابتكار والإبداع لما فيه مصلحة الجميع من خلال زيادة تيسير نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الفردية، لا سيما في البلدان النامية، إلى خدمات الويبو.
* ستوفر المنصة إمكانية نفاذ المكتب الدولي إلى المعلومات المشتركة المتعلقة بالعملاء وإدارتها من أجل تيسير إقامة علاقات مع العملاء والترويج للخدمات.

*تنفيذ المشروع*

سيُنفَّذ المشروع باستخدام استراتيجية تنفيذ على مراحل. وتهدف المرحلة الأولى إلى وضع تصميم والتثبُّت منه، ونشر منصة عرض أولية، وتحديد خطة وإطار للأنظمة المعلوماتية من أجل الانتقال إلى المنصة خلال المراحل اللاحقة، ووضع إجراءات وسياسة لضمان زيادة التقارب في معالجة البيانات وحلول تكنولوجيا المعلومات عبر أنشطة العمل.

*الدوافع*

*احتياجات العمل* – تزداد يوما بعد يوم أهمية توفير تجربة جديدة موحدة وأكثر انتظاما للعملاء نظرا لزيادة عدد مستخدمي خدمات الويبو وزيادة اعتماد المنظمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدماتها. وسيلبي المشروع هذه الحاجة من خلال توفير بوابة إلكترونية واحدة وبسيطة وفعالة لعملاء الويبو لاطلاعهم على كافة خدمات الويبو ولاستخدامها.

*فعالية التكاليف* – يمكن تحقيق وفورات في التكاليف عن طريق: "1" احتواء تكلفة تطوير أنظمة معلوماتية مختلفة من خلال استحداث منصة متكاملة، "2" وتحسين النفاذ إلى معلومات العملاء المشتركة وإدارتها، من خلال الترابط بين الأنظمة المعلوماتية، "3" وإمداد المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية ببوابة إلكترونية واحدة للعملاء، والمعالجة الأكثر تبسيطا للمدفوعات، وتعزيز التعاون مع المستخدمين ومكاتب الملكية الفكرية من خلال المنصة المتكاملة.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات بوصفه مشروعا رأسمالي غير عادي وغير متكرر بناء على حجمه ونطاقه، ويمتد المشروع ليشمل جميع مجالات الإيرادات الرئيسية للمنظمة.

*التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة*

ستُدرج التكاليف المتكررة لصيانة المنصة العالمية للملكية الفكرية وتشغيلها في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية. وتُقدَّر التكاليف المتكررة المقدرة بعد إتمام المرحلة الأولى بمبلغ 000 410 فرنك سويسري في السنة.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

**المرفق الثالث: منصة محكمة وآمنة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات – المرحلة الأولى**

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

يُعتبر نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ركنا أساسيا من أركان أصول الويبو، إذ إنه يوفر للويبو المصدر الرئيسي لإيراداتها.

ولذلك تعتبر قدرة خدمات نظام المعاهدة على الصمود أمرا ذا أهمية بالغة بالنسبة لتسيير أعمال المكاتب ومُودعي الطلبات بناء على المعاهدة. ومن المحتمل أن يؤدي تعطل الخدمات إلى تراكم أعمال غير مُنجزة في الويبو، فضلا عن تراكم أعمال عملاء الويبو و/أو فقدان حقوقهم. ومن المرجح أن يؤدي تعطل الخدمات على نطاق متوسط أو كبير إلى الإضرار بسمعة الويبو وإيرادها. ولأن الرقمنة في ازدياد مستمر في المنظمات، فإن ضمان استمرارية الخدمات وسيلة حاسمة للحفاظ على ثقة مستخدمي خدمات نظام المعاهدة ولجذب عملاء جدد.

وفي الوقت الراهن، تتقاسم البنية التحتية لنظام المعاهدة خدماتها الأساسية مع خدمات الويبو المؤسسية الأخرى. ولذلك فإن أي تهديد محتمل يؤثر في الويبو (هجوم إلكتروني أو كارثة طبيعية أو عطل تقني كبير) قد يؤثر في نظام المعاهدة.

ولكي تكون الويبو متجاوبة وفعالة وتضمن تحقيق أعلى مستوى من الأمن، لا بد لها أن تتأكد من إنشاء واجهة تواصل متجاوب فيما بينها وبين الدول الأعضاء فيها والعملاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وهذا يعني:

"1" زيادة أمن الأنظمة التي تقوم بتخزين ومعالجة بيانات الويبو الحساسة والحاسمة الخاصة بالمعاهدة؛

"2" وزيادة إتاحة وإحكام عمليات الويبو الحاسمة المتعلقة بالمعاهدة والأنظمة ذات الصلة؛

"3" وتحسين تحديد البيانات وتصنيفها وحمايتها؛

"4" وتحسين سرعة أنظمة أعمال المعاهدة وانتظامها.

والفوائد المتوقعة للمنصة المحكمة والآمنة لنظام المعاهدة ستُمكِّن نظام المعاهدة من:

* ضمان تحديد بياناته المهمة وحمايتها على نحو كافٍ من التهديدات الأمنية، لا سيما الهجمات الإلكترونية،
* وزيادة إتاحة الخدمات وصمودها واستمراريتها في حالة وجود مشاكل تقنية كبيرة أو كوارث.

وتقترح المنصة المحكمة والآمنة نهج "النظام الأمني المُرتفع" (System high) فيما يتعلق ببيانات الإنتاج في نظام المعاهدة، مع فصل معلومات المعاهدة وأنظمة معلوماتها (مع مراعاة القيود المفروضة على التطبيقات الخارجية مثل نظام المعاهدة الإلكتروني (ePCT) حيثما أمكن) عن بقية الشبكة المؤسسية للويبو. وستُحمى الشبكة السرية للغاية باستخدام أحد حلول الفصل المؤمنة تأميناً مشدداً، مع التحكم بإحكام في اتصالاتها ببيئات نظام المعاهدة الأخرى (TEST، DEV).

*تنفيذ المشروع*

تهدف المرحلة الأولى من المشروع إلى إنشاء أول مركز بيانات (DC1) يحل محل مركز البيانات الرئيسي الحالي خلال الثنائية 2018/2019. وسيشمل ذلك مشروعاً لتصميم بنية التطبيق، ومشروعاً بشأن نفاذ المستخدمين، ومشروعاً لمراجعة بنية البيانات.

وعلى الرغم من الفصل المتوقع، سيُدرَس أثر المنصة العالمية للملكية الفكرية على النظام الالكتروني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بغية تحديد أفضل حل للتكامل التقني بين المنصتين.

*الدوافع*

*السلامة والأمن وتأمين المعلومات* – إن خطر الهجمات الإلكترونية في ازدياد مستمر، ولا بد من التصدي لهذه الهجمات لتمكين المنظمة من مواصلة عملها والحفاظ على ثقة المنتفعين بخدمات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

*احتياجات العمل* – تعتمد الويبو على سلامة وأمن البيانات السرية التي تديرها بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعدم حماية هذه البيانات من التدخل الخارجي قد تكون له عواقب كارثية، وقد يضر بسمعة الويبو ويؤدي إلى انخفاض الإيرادات.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المُراجَعة في مجال الاحتياطات بوصفه مشروعا رأسمالي غير عادي وغير متكرر بناء على حجمه ونطاقه.

*التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة*

ستُدرج التكاليف المتكررة لصيانة مركز البيانات وتشغيله في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية. وتُقدَّر التكاليف المتكررة المقدرة بعد إتمام المرحلة الأولى بمبلغ 4.06 مليون فرنك سويسري في السنة.

[يلي ذلك المرفق الرابع]

# المرفق الرابع: منصة مدريد المعلوماتية

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

اكتمل برنامج تحديث تكنولوجيا المعلومات لنظام مدريد في عام 2016، فتحقق هدف الانتقال من الأنظمة المعلوماتية القائمة على تكنولوجيا التسعينيات التي عفاها الزمن إلى تكنولوجيا معلوماتية أحدث، وإضافة وظائف للسماح بمعاملات إلكترونية محددة. إلا أن هذا النظام المعلوماتي لا يزال يقوم على الممارسات الإدارية والأساليب التي تطورت على مدى التاريخ الطويل لسجل مدريد، بدلا من المصممة خصيصا للاستفادة من الإمكانيات التي توفرها أحدث الحلول التكنولوجية. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى قفزة تكنولوجية إلى الأمام يمكنها أن تدعم أساليب عمل معلوماتية مثلى تتسم بالكفاءة والمرونة والقدرة على الصمود وتُركِّز على العملاء.

والهدف من مشروع منصة مدريد المعلوماتية هو تصميم وتخطيط وتنفيذ المكونات الأساسية لحل شامل وسريع وعلى أحدث طراز لأعمال جميع خدمات نظام مدريد. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسمح المشروع بالدمج المستقبلي لنظام مدريد في المنصة العالمية للملكية الفكرية، من خلال اعتماد بنية موحدة وشكل وأسلوب عرض موحدين حيثما أمكن، وتحقيق الكفاءة من خلال توفير وظائف مشتركة في مجالات مثل إدارة الهوية، والأمن، والإدارة المالية. ومن المتوقع أيضاً أن يعزز المشروع بعد اكتماله المواءمة بين أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالمكاتب الوطنية والمكتب الدولي، ومن ثمَّ يحسن جودة تبادل البيانات ويقلل التدخل اليدوي إلى أدنى حد.

ومن المتوقع أن تشكل منصة مدريد المعلوماتية مركزاً قوياً وحيداً لتسجيلات العلامات التجارية الدولية وللتفاعل بين المكتب الدولي ومكاتب أعضاء نظام مدريد. ولذلك من المتوقع أن تقدم منصة مدريد المعلوماتية الفوائد التالية الطويلة الأجل:

* منح مُودعي الطلبات وأصحاب التسجيلات الدولية ومكاتب الأطراف المتعاقدة والمكتب الدولي إمكانية النفاذ الآني المتزامن إلى جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالطلبات والتسجيلات الدولية،
* وإزالة الشك فيما يتعلق بالإرسال أو المعالجة اليدوية للبيانات المتبادلة بين المودعين وأصحاب الطلبات ومكاتب الأطراف المتعاقدة والمكتب الدولي، من خلال تحسين موثوقية منتجات البيانات وجودة هذه المنتجات وقابلية التحقق منها، وتقليل متطلبات التدخل اليدوي من قِبل فاحصي نظام مدريد،
* ونشر نظام إخطار فعال ومتسق وحديث، لإبقاء المستخدمين على علم بالتطورات الخاصة بالعلامات التجارية، وتقليل كمية المراسلات الورقية،
* وتوفير مدخل إلى أدوات بوابة الخدمة الإلكترونية لنظام مدريد الإلكتروني التي تدعم العملاء طوال دورة حياة علامتهم،
* وإنشاء منصة مبسطة ومحكمة لنظام مدريد حيث يكون التركيز على العميل هو الدافع الرئيسي، بما في ذلك، عند الضرورة، تكييف الإطار القانوني والممارسات التشغيلية.

*تنفيذ المشروع*

ستُسلَّم المكونات الأساسية لمنصة مدريد المعلوماتية بأسلوب تنفيذ على مراحل في الثنائية 2018/2019 من خلال تحليل متطلبات الأعمال وتبسيط العمليات التشغيلية وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من منصة لاهاي المعلوماتية الجديدة المطورة في الثنائية 2016/2017.

*الدوافع*

*فعالية التكاليف* – يعتمد النظام الحالي في المقام الأول على المعالجة اليدوية التي يشارك فيها عدد كبير من الموظفين في المكتب الدولي وفي مكاتب أعضاء نظام مدريد. وسيستفيد النظام المقترح من التقدم التكنولوجي وفرص الأتمتة.

*احتياجات العمل* – نظام مدريد المعلوماتي الحالي مستقر ومُثمِر، ولكنه يستند إلى الممارسات الإدارية والأساليب التي تطورت على مدى سنوات عديدة بدلاً من المصممة خصيصاً للاستفادة من أحدث الحلول التكنولوجية المتطورة. ولا بد من تحديث النظام لضمان استمرار قدرة المكتب الدولي على ضمان قدرته على إدارة الزيادة المتوقعة في كمية الطلبات والتسجيلات الدولية السارية.

ويستوفي المشروع المتطلبات الواردة في المبدأ 3 من مبادئ السياسة المُراجَعة بشأن الأموال الاحتياطية بوصفه مشروعاً رأسمالياً غير عادي وغير متكرر بناء على حجمه ونطاقه.

*التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة*

إن التكاليف المتكررة لصيانة وتشغيل منصة مدريد المعلوماتية سوف تحل، على المدى المتوسط والطويل، محل التكلفة المتكررة لنظام مدريد المعلوماتي الحالي. وستُدرَج التكاليف في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية.

[يلي ذلك المرفق الخامس]

# المرفق الخامس: منصة متكاملة لخدمات المؤتمرات

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

في عام 2013، أبرز أحد تقارير المراجعة الداخلية للحسابات تحديات العمل بعدد من أدوات تكنولوجيا المعلومات القائمة بذاتها في مجال خدمات المؤتمرات، التي تشمل الجمعيات العامة والاجتماعات الأخرى. وأُوصي بمهمة وضع/تحديد حل متكامل وعالي الأداء لإدارة المؤتمرات في الويبو.

وقد جرى على مدى عدد من السنوات تطوير وصيانة الأنظمة وقواعد البيانات الحالية في مجال خدمات المؤتمرات، التي تشمل الجمعيات العامة وغيرها من الاجتماعات، ولكن عمرها التشغيلي الافتراضي يشارف الآن على نهايته، حيث تفتقر إلى الوظائف الرئيسية وقدرات التكامل، وتستند إلى أدوات ليست جزءاً من حلول الويبو على مستوى المؤسسة. ولذلك أصبحت الصيانة المستمرة لهذه الأنظمة وقواعد البيانات المتباينة تزداد صعوبتها وتكلفتها يوماً بعد يوم. وتشمل الأنظمة الحالية نظام الاتصالات ووثائق الاجتماعات (MDCS)، وتسجيلات الويب (WebReg)، والوثائق الإلكترونية (EDOCS)، وكتاب قاعات المؤتمرات (CRB)، وقاعدة بيانات معلومات الاتصال بالمترجمين الشفويين ومهاراتهم (IRCS).

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع المخاطر الأمنية المتزايدة، يجب أن تنظر الويبو في النهج التنظيمي لإدارة الفعاليات وحلقات العمل والمؤتمرات وتنفيذها. ومن الاعتبارات الأمنية الإضافية داخل الأمم المتحدة "*كيف نعرف الموجودين في/ المدعوين إلى مرافق الأمم المتحدة؟*". وعملية التسجيل والاعتماد التي تديرها وتقوم بها خدمات المؤتمرات ستتطلب على الأرجح بروتوكول فحص أمني لم يُحدَّد بعد. ويلزم وجود حل تجاري موثوق ليحل محل الأنظمة الحالية. كما يجب أن يستوفي التصميم متطلبات دائرة تنسيق الأمن والسلامة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

ومن المتوقع أن يكتمل المشروع خلال الثنائية 2018/2019، بما في ذلك مرحلتي التصميم والتنفيذ.

*الدوافع*

*فعالية التكاليف* – تستخدم الأنظمة الحالية برمجيات قديمة عفاها الزمن ولا يوجد تكامل فيما بين مكوناتها ولا يمكن إدماجها في نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو. وسيؤدي وجود نموذج متكامل إلى القضاء على الازدواج والتداخل وتحسين كفاءة المستخدمين.

*احتياجات العمل* – تستند قواعد البيانات المستخدمة في دعم المؤتمرات إلى برمجيات عفاها الزمن وشارف عمرها الافتراضي على الانتهاء. وتعتبر قواعد البيانات هذه والبرمجيات التي تنتجها ذات أهمية بالغة في استمرار قدرة المنظمة على تنظيم الفعاليات وحلقات العمل والمؤتمرات بكفاءة. والاستعاضة عنها بنظام حديث ومتكامل ستضمن إدارة الموارد على نحو فعال.

*الأمن والسلامة وتأمين المعلومات* – سيساعد النظام المتكامل الجديد المنظمة على الامتثال لمتطلبات الدوائر الأمنية في الويبو والأمم المتحدة، وسيساعد على ضمان سلامة وأمن المندوبين والمشاركين في حلقات العمل والفعاليات.

يستوفي المشروع متطلبات سياسة الأموال الاحتياطية بوصفه مشروعاً غير عادي وغير متكرر.

*التكاليف التشغيلية المتكررة المقدرة*

تُقدَّر التكاليف المتكررة لصيانة وتشغيل المنصة المتكاملة لخدمات المؤتمرات بمبلغ 000 86 فرنك سويسري في السنة. وستُدرج التكاليف في مقترحات البرنامج والميزانية المتعاقبة كجزء من الميزانية العادية.

[يلي ذلك المرفق السادس]

# المرفق السادس: ترميم المباني وتجديد دورة حياتها في الثنائية 2018/2019

يلزم في الثنائية 2018/2019 تنفيذ المشروعات الرئيسية ذات الأولوية في الخطة الرأسمالية الرئيسية لضمان أن بعض مباني المنظمة أو منشآتها الرئيسية أو كلتيهما تؤدي وظيفتها على نحو سليم.

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

استوديو الوسائط المتعددة

إنشاء استوديو وسائط متعددة سيُمكِّن المنظمة من أن تنتج داخلياً مواد عن التطورات المتعلقة بالملكية الفكرية لاستخدامها في التواصل مع الدول الأعضاء في المنظمة لأغراض الإعلام والتدريب.

تجديدات مبني نظام البراءات

تضمنت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2014-2019 مشروعاً رئيسياً يشمل تجديد الواجهة وأنظمة التبريد/التدفئة من خلال أسقف معلقة "نشطة" في مبنى نظام البراءات. ومن المقرر الآن إجراء معظم هذه التجديدات خلال الثنائية 2018/2019. وفي إطار استعراض نطاق تنفيذ المشروع، تقرر أنه يمكن في الوقت نفسه، خلال مرحلة التجديد، استكمال تجديدات أخرى لمبنى نظام البراءات، مما يقلل إلى أدنى حد من تعطل عمل موظفي مبنى نظام البراءات، ويقلل متطلبات النقل المؤقت للموظفين خلال فترة التشييد، والاستفادة من فرص موقع العمل، وفعالية التكاليف وتجنبها، والإدماج الأكثر كفاءة للتكنولوجيا الجديدة في شتى الأجهزة والأنظمة التقنية والكهربائية وأجهزة وأنظمة الأمن والسلامة، وتجنب الحاجة إلى إعادة فتح موقع عمل رئيسي آخر في جميع أنحاء المبنى بأكمله بعد مرور عامين فقط على التكليف بإجراء عملية التجديد الأولي. وتشمل هذه التجديدات الإضافية ما يلي:

* الاستعاضة عن الأسقف المعلقة "غير النشطة" المرتبطة بأعمال تحسين أنظمة الكهرباء والأمن والسلامة،
* وتحديث أنظمة شفط الأدخنة،
* وإدخال تعديلات على الأبواب وتركيب مخارج طوارئ جديدة امتثالاً للوائح السويسرية بشأن إخلاء المباني،
* وآلية تهوية إضافية في بعض الطوابق العليا،
* وتركيب جيل جديد من نظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية،
* وتحديث رئيسي لنظام الإضاءة في حالات الطوارئ.

أنظمة كهربائية وتركيبات ميكانيكية في مبني أرباد بوكش

من المقترح تمويل تحسينات في أنظمة الكهرباء والمصاعد على النحو التالي:

*الكهرباء* – تحديث أنظمة الطاقة الكهربائية الاحتياطية في مبنى أرباد بوكش من خلال تركيب مولد كهرباء أكبر لتوصيل الشبكة بالكامل لتقليل حالات انقطاع التيار الكهربائي ولإضافة دعم احتياطي للمعدات والتركيبات الإضافية. وتحديث الإضاءة من خلال تكنولوجيا جديدة لنظام الكهرباء ومصابيح الإضاءة في مبنى أرباد بوكش.

*المصاعد* – تحديث أنظمة المحركات (من خلال تكنولوجيا جديدة) في مبنى أرباد بوكش لضمان الاستمرار التام لخدمة المصاعد وبدء دورة حياة جديدة.

الدوافع

*دورة الحياة* – التأكد من أن مبنى نظام البراءات مُجدَّد بشكل كاف لضمان الانتفاع الكامل به خلال عمره الافتراضي وإدخال تحسينات على الأنظمة الحالية لرفع مستواها إذا لزم الأمر لأداء العمل الحالي. وإعادة بدء دورات حياة المصاعد وأنظمة الإضاءة في مبنى أرباد بوكش.

*السلامة والأمن وتأمين المعلومات* – ضمان استيفاء مبنى نظام البراءات للمعايير التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

*اللوائح* – ضمان تلبية مبنى نظام البراءات للمتطلبات التنظيمية السويسرية التي صدرت مؤخراً فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق.

*احتياجات العمل* – سيؤدي إنشاء استوديو وسائط متعددة إلى تمكين المنظمة من أن تُقدِّم على نحو أفضل معلومات عن الملكية الفكرية إلى عامة الناس وإلى الدول الأعضاء فيها.

فعالية التكاليف – ستؤدي الأعمال المقترحة لتجديد أنظمة الإضاءة في مبنى نظام البراءات ومبنى أرباد بوكش إلى خفض تكاليف استهلاك الطاقة والصيانة، فضلا عن تقليص تأثير انبعاثات الكربون على البيئة.

وتستوفي المشروعات المتعلقة بالمباني متطلبات استخدام الأموال الاحتياطية لأنها ستمول تجديدات وإصلاحات رئيسية غير متكررة في المباني.

[يلي ذلك المرفق السابع]

# المرفق السابع: تحسينات أنظمة السلامة والأمن في الثنائية 2018-2019

*أهداف المشروع وفوائده المتوقعة*

تهدف سياسات السلامة والأمن في الويبو إلى توفير مكان عمل آمن للموظفين والمندوبين والزوار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من المهم أن تكفل الويبو الامتثال المستمر للوائح الحكومة المضيفة الإلزامية والسياسات والمعايير السارية الخاصة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS). وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الويبو أن تتولى باستمرار إدارة المخاطر الناجمة عن التهديدات الأمنية الخارجية مع الاحتفاظ ببنية تحتية حديثة ومتطورة وشاملة لإدارة السلامة والأمن في المقر على نحو يتسم باستشراف المستقبل والكفاءة التقنية والفعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، وبذلك تفي بالتزامات العناية الواجبة بالموظفين والمندوبين والزوار.

الامتثال للتشريعات الفيدرالية السويسرية واللوائح المحلية بشأن الحرائق

امتثالاً للائحة السويسرية بشأن مكافحة الحرائق الصادرة عن "الرابطة السويسرية لشركات التأمين ضد الحرائق في الكانتون" (AEAI)، ستقوم الويبو بتركيب أبواب/جدران مقاومة للحرائق في مبنى جورج بودنهاوزن لمنع انتشار الحريق والدخان. وسيكفل التنفيذ أيضاً التوافق مع المبادئ التوجيهية لسياسة مكافحة الحرائق والسلامة الخاصة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

إدارة الأمن المادي في المقر بما يتفق مع سياسة نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والمخاطر المُحدَّدة

في سياق بيئة التهديدات الأمنية الآخذة في التطور في أوروبا ووفقا للمخاطر الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة المُوضَّحة في تقييم الأمم المتحدة لمخاطر الأمن القطري في سويسرا، لا بد من تخفيف المخاطر باستمرار من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرأسمالية للسلامة والأمن. وهذا يشمل التنفيذ المرحلي لمناطق احتواء التهديدات، وأنظمة الإغلاق الديناميكي، والنوافذ الزجاجية الواقية، وإنشاء ملاذات آمنة، بدءاً باثنين من مباني الويبو.

*الدوافع*

*الأمن والسلامة وتأمين المعلومات* – ضمان أن يظل نظام إدارة الأمن في الويبو ملائماً ومُحدثاً بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة في هذا القطاع وبما يتناسب مع المخاطر الأمنية المُحدَّدة التي تشكلها التهديدات الأمنية الخارجية.

*اللوائح* – ضمان أن تظل مرافق الويبو ممتثلةً لسياسة ومعايير نظام إدارة الأمن المعمول به في الأمم المتحدة، واللائحة الفيدرالية للحكومة المضيفة، واللائحة المحلية بشأن مكافحة الحرائق والسلامة في جنيف.

*فعالية التكاليف* – من خلال مواءمة الأعمال المادية مع المبادرات الأخرى المخطط لها في الخطة الرأسمالية الرئيسية لتقليل فترات التعطيل إلى أدنى حد وتحقيق أقصى قدر من الفعالية من حيث التكاليف من خلال الخدمات المشتركة لإدارة المشروعات وتنفيذ الأعمال.

يستوفي المشروع متطلبات استخدام الأموال الاحتياطية لأنه سيُموِّل تجديدات وإصلاحات رئيسية غير متكررة في المباني.

[يلي ذلك المرفق الثامن]

#  المرفق الثامن: الخطة الرأسمالية الرئيسية للمباني والسلامة والأمن للفترة 2018-2027



[نهاية المرفق الثامن والوثيقة]

1. انظر الوثيقة WO/PBC/15/7 Rev. [↑](#footnote-ref-1)
2. يرجى النظر إلى الوثيقة WO/PBC/23/8 [↑](#footnote-ref-2)
3. *هذا التقدير لا يراعي النتيجة الإجمالية المتوقعة بعد ما يُنفَق من الأموال الاحتياطية في عام 2017، التي تبلغ 24.3 مليون فرنك سويسري* [↑](#footnote-ref-3)
4. الوثيقة WO/PBC/23/8 [↑](#footnote-ref-4)